

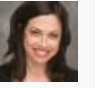


قانون مصري جديد يهدف إلى تقليص صلاحيات الأزهر

بواسطة سارة فوير

أغسطس
متوفر أيضاً باللغات:
English

عن المؤلفين



سارة فوير

الدكتورة سارة فوير هي خبيرة في السياسة والدين في شمال أفريقيا وزميلة سوريف في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.



تحليل موجز

في 19 تموز/يوليو وافق البرلمان المصري بصفة مؤقتة على مشروع قانون تنظيم "دار الإفتاء" - الهيئة الرئيسية في البلاد المسؤولة عن إصدار فتاوى دينية - ينص على تبعيةها لمجلس الوزراء وإذا تم تنفيذ هذا القانون فسيفقد الأزهر - الجامعة الدينية القائمة منذ عدة قرون والتي تعتبر على نطاق واسع المؤسسة الدينية الرائدة في التعليم الإسلامي في العالم السنّي - صلاحية الإشراف على الفتاوى. بإمكان هذه الخطوة أن تمنح الرئيس عبد الفتاح السيسي وأنصاره فوزاً كبيراً في الصراع المستمر للسيطرة على المجال الديني في مصر.

لماذا يحاول السيسي تجاوز الأزهر

يعود تاريخ الصراع على النفوذ بين السلطات الدينية والمدنية في مصر إلى قيام الدولة الحديثة في القرن التاسع عشر لكن الفصل الأخير من هذا الصراع بدأ عام 2012، فبعد الإطاحة بالرئيس حسني مبارك منح القادة المؤقتون في "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" جامعة الأزهر مسؤولية اختيار فضيلة مفتي الجمهورية في "دار الإفتاء" وهي صلاحية كانت منوطة بالرئيس سابقاً عملاً بالإصلاحات التي جرت في الستينيات واعتُبرت خطوة "المجلس الأعلى" كمحاولة استباقية لإعاقة جهود جماعة «الإخوان المسلمين» - التي كانت تستعد آنذاك للسيطرة على السلطين التشريعية والتنفيذية - لممارسة تأثير إضافي في المجالات الدينية والقانونية في مصر. وبالفعل يقوم فقهاء تابعون لـ "دار الإفتاء" بإصدار آراء قانونية غير ملزمة بشكل روتيني استجابة لطلبات الأفراد والوكالات الحكومية والمحاكم وبالتالي يمارسون تأثيراً كبيراً على الحياة اليومية للمصريين.

وقد ربح الأزهر بقرار "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" وفي خضم الاضطرابات السياسية في السنوات التالية سعى الأزهر إلى زيادة استقلاله عن الحكومة بغض النظر عن كان مسؤولاً. وبدأ أن انتخاب السيسي رئيساً للبلاد عام 2014 يبشر بالخير لهذا المسعى. فالدستور الجديد الذي اعتمد في ذلك العام رسّخ مكانة الأزهر كهيئة دينية رائدة في البلاد معزّفاً إياه بأنه "هيئة إسلامية علمية مستقلة تختص حصراً بشؤونها" و"المرجع الرئيسي في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية". من جانبه أقر السيسي بفوائد الحفاظ على علاقات إيجابية مع الأزهر. وفي عام 2013 على سبيل المثال دُعي شيخ الأزهر الإمام الأكبر أحمد الطيب لحضور خطاب السيسي الذي رسم خارطة طريق سياسية جديدة بعد عزل الرئيس محمد مرسي من السلطة - وهي خطوة هدفت بلا شك إلى إضفاء الشرعية على انتخاب السيسي اللاحق.

لكن ما بدأ كعلاقة متبادلة المنفعة أخذ في إظهار علامات التوتر في عام 2015. وعلى خلفية صعود تنظيم «الدولة الإسلامية في بلاد

الشام» وحدث تمرد جهادي شرس في شبه جزيرة سيناء وازدياد الهجمات الإرهابية التي استهدفت مواطنين أقباط ألقى السيسي خطاباً نُشر على نطاق واسع دعا فيه علماء الأزهر إلى قيادة "ثورة دينية" تهدف إلى "تجديد" الخطاب الإسلامي والتصدي للأيديولوجيات المتطرفة التي تعيثُ فساداً في المنطقة. وتبع ذلك العديد من المناشدات الأخرى للأزهر أشارت معظمها إلى أن الحكومة كانت معنيّة بتحقيق هدفين بشكل أساسي: القضاء على أي آثار متبقية لـ «الإخوان المسلمين» وتمكين النخبة الدينية التي يمكنها حرض الفكر الجهادي بقوة والترويج للتسامح مع الأقليات الدينية وشرعنة الإصلاحات المتعلقة بالنساء وقوانين الأحوال الشخصية بشكل عام.

وبفضل الشبكة الواسعة للأزهر التي تضم أكثر من 9 آلاف مدرسة ابتدائية وثانوية تتولى تعليم أكثر من مليوني تلميذ وجامعة تحتوي على عدد كبير من معاهد البحوث التي تدرب سنوياً الآلاف من الذين يتوقون إلى أن يصبحوا واعظين وخطباء كان الأزهر في مكانة فريدة لممارسة هذا النوع من النفوذ الذي كان يسعى إليه السيسي. ومع ذلك فقد رفض الأزهر ذلك إلى حد كبير معرباً عن استيائه من التعدي الملحوظ على شؤونهم.

لذلك حاول السيسي اللجوء إلى وسائل أخرى. ففي عام 2016 أطلقت وزارة الأوقاف الهيئة التابعة للسلطة التنفيذية المسؤولة عن الإشراف على الأوقاف الدينية وتنظيم المساجد مبادرة لتبسيط وتوحيد محتوى عظات يوم الجمعة في كافة أنحاء البلاد وكان الهدف الظاهري من هذه الخطوة هو السيطرة بشكل أكبر على المساجد من أجل الحدّ من نفوذ الواعظين المتطرفين (الذين شملهم من وجهة نظر الحكومة السلفيين المحافظين والمتعاطفين مع «الإخوان المسلمين»). غير أن الأزهر رفض الاقتراح باعتباره إهانة لحرية التصرف الفكرية للأئمة الصلاة ووفقاً لبعض التقارير رفض عدد من الأئمة التابعين للأزهر الالتزام بهذه التوجيهات.

وفي العام نفسه رفض الإمام الأكبر أحمد الطيب مطالب الأزهر بالإعلان بأن أفراد تنظيم «الدولة الإسلامية» الإرهابي "مرتدون" رغم أنه شجّب أنشطة التنظيم بأشدّ العبارات. ورسم منتقدو الطيب أوجه تشابه بين موقفه ومواقف سابقة أصدر خلالها الأزهر فتاوى تتهم أشخاصاً بالتجديف بسبب تشكيكهم بصحة التقاليد المنسوبة إلى النبي محمد أو تصفهم بالكفار لدفاعهم عن حق المرأة في اختيار ارتداء الحجاب من عدمه. وفي عام 2017 أشار السيسي علناً إلى الحاجة إلى تشريع يخفف من ممارسة الطلاق الشفهي الذي يسمح للرجل أن يترك زوجته بمجرد قوله "أنت طالق". واعتبر أن هذه الممارسة يجب أن تكون غير قانونية ما لم تكن بحضور المأذون لكن الأزهر رد على ذلك مؤكداً أن القوانين القائمة تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وفي وقت لاحق من ذلك العام طالب العديد من أعضاء البرلمان الساخطين على ما يبدو بتقديم تشريع لفرض مدة زمنية على ولاية الإمام الأكبر وإلزام "هيئة كبار العلماء" في الأزهر بضم خبراء غير دينيين. لكن الأزهر ما لبث أن حشد داعميه في مجلس النواب لرفض مشروع القانون وذلك إلى حد كبير من خلال التصرّح بالأحكام الدستورية التي رسخت استقلالية الأزهر ومنعت الحكومة من إقالة الإمام الأكبر (المادة 7).

إلا أن مشروع القانون الجديد الذي طرّح الشهر الماضي لا يذكر مباشرة الإمام الأكبر مما يشير إلى أن حلفاء السيسي اتّعضوا ربما مما حصل في عام 2017. عوضاً عن ذلك يسعى القانون إلى تجريد الأزهر من سلطته الحصرية على الهيئة الرئيسية المسؤولة عن إصدار الفتاوى وإعادة الكلمة الفصل في اختيار رجل الدين البارز في "دار الإفتاء" إلى الرئيس وفرض حدود زمنية لولايته (التي يمكن للرئيس أن يختار تمديدها) ووضع برامج تدريب جديدة للأئمة تحت رعاية "دار الإفتاء" لمنافسة الأزهر. ورغم معارضة الأزهر الشديدة لمشروع القانون يبدو أن الحكومة تفوّقت هذه المرة على خصمها.

الاتجاهات المستقبلية

في هذه المرحلة لا يزال يتعين على البرلمان إقرار مشروع القانون المقترح بالكامل ثم إرساله إلى الرئيس للموافقة عليه وهي عملية ستستغرق وقتاً على الأرجح. ولكن حتى في حال إقرار مشروع القانون وتنفيذه ستواجه الحكومة صعوبات هائلة في تطبيق الإصلاحات المتوخاة. ومن غير المرجح أن تتزعزع مكانة الأزهر في أي وقت قريب كما أن القانون الجديد قد يحشد شرائح من المجتمع المصري للدفاع عنه مما يجعل مهمة إجراء إصلاحات ذات مصداقية أكثر صعوبة.

ومع ذلك في حين أن رفض الأزهر تلبية دعوات السيسي إلى الإصلاح ربما يكون قد ساعد الجامعة في الحفاظ على قدر من الشرعية في أوساط بعض المصريين إلا أنه بالنسبة للبعض الآخر أكد فقط أن الأزهر عاجز عن تقديم إجابات مقبولة للمواطنين الذين يسعون للحصول على إرشادات بشأن المعايير المتطورة. وتمتد هذه المخاوف إلى ما يتخطى حدود مصر أيضاً. ففي وقت سابق من هذا العام عندما أصدر أستاذ في الأزهر فتوى أثنى فيها على مسوّدة قانون تونسية للمساواة في الميراث بين الرجل والمرأة أعلنت جامعة الأزهر على الفور أن هذه الفتوى تتعارض مع كل من القرآن وموقف الأزهر الشريف الرسمي من هذه القضية. وأشارت هذه الواقعة إلى أنه على الرغم من بقاء قيادة الأزهر محافظة إلا أن الإصلاحيين داخل المؤسسة ينظرون إلى الأمور بشكل مختلف ولم يتضح بعد ما إذا كانت الحكومة المصرية ستنتج في دعم الأصوات المنادية بالإصلاح وإعداد بديل مقنع للنسخة المحافظة للأزهر.

ومع ذلك إذا نجحت فمن المرجح أن تعزز استقرار مصر وتدفع قدماً بالمعركة الإقليمية الأوسع بين التيارين المعتدل والمتطرف للفكر الإسلامي - وهما نتيجتان لدى واشنطن مصلحة واضحة فيهما وتستحق حكومة السيسي الكثير من الانتقادات بسبب انتهاكاتها لحقوق الإنسان وسجلها السيئ في التمسك بالمبادئ الديمقراطية الأساسية لكن في مجال الإصلاح الديني يمكن أن تكون السيطرة المتزايدة للدولة خطوة في الاتجاه الصحيح

سارة فوير هي زميلة مشاركة في معهد واشنطن ومؤلفة دراسته لعام 2019 بعنوان "تصحيح المسار: «رابطة العالم الإسلامي» وتصدير السعودية للإسلام".



عرض / طباعة ملف "بي. دي. إف"

شارك على مواقع التواصل الاجتماعي



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في [القضية / المنطقة]



TO TOP

موصى به



BRIEF ANALYSIS

A New Chance at Kingmaking for Iraqi Kurds

//

Bilal Wahab



How Tehran Views Washington

//

Amir Toumaj ,
Sanam Vakil



تحليل موجز

التعاون المائي الإقليمي وتحول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الصراع للسلام والاستقرار

ديسمبر

عمرو سليم

TOPICS

الديمقراطية والإصلاح

السياسة العربية والإسلامية

المناطق والبلدان

شمال أفريقيا

مصر

ابق على اطلاع

سجل لتلقي الاشعارات بالبريد
الإلكتروني



THE
WASHINGTON INSTITUTE
for Near East Policy

19th Street NW – Suite 500 1111
Washington D.C. 20036
Tel: 202-452-0650
Fax: 202-223-5364

الاتصال بالمعهد
غرفة الصحافة

معهد واشنطن يسعى إلى تعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والنهوض بالسياسات التي تؤمنها

المعهد هو منظمة 501(c)3 جميع التبرعات معفاة من الضرائب

[إدعم المعهد](#) /
[حول معهد واشنطن](#)



© 2021 جميع الحقوق محفوظة

[توظيف](#) /
[نهج الخصوصية](#) /
[الحقوق والأذونات](#)